من مباحث العلم الالهي اه وقد مر تحقيقه انفا فتذكره قوله اللهم الا ان يستدل اه وايضا اللهم الا ان يقال
القسمة الوهمية والفرضية في الاجسام عندهم لازم لصحة الفلكية كما يقتضيه بيان ابطال الاجسام الذيمقراطيسية
على ما سيأتي ولا شك ان الفلكية عندهم تقتضي المادة فالوهمية والفرضية كذلك قوله وقواه وافعاله اما الاستدلال
بالقوة والفعل فبان يقال ان التركيب لو كان من الاجزاء التي لا تتجزى فلا شك ان لها قوة بسيطة
التركيب بناء الفردية والقوة البسيطة فعلها واحد لا يقتضي الاختلاف البتة فيكون مقتضاها من الاشكال
هو الكروية فيكون تلك الاجزاء كرات يكون ملاقات بعضها لبعض بالنقطة فيتحقق الخلاء بينها والخلاء
باطل فكذا التركيب واما الاستدلال بالحركة فسياتي في كلام الشارح قوله اتحاد الجوهرين اه اي اتحاد الجوهرين
المتحيزين بالذات فلا ينتقض بالهيولى والصورة والضابطة في بطلان التداخل ان تداخل الجواهر المتحيزة بالذات
بعضها في بعض محال بالضرورة عندهم وكذا تداخل المقدار سواء كانا تعليميين او سطحين او خطين في جهة المقدار اي
في مقدار آخر ونبه الشارح على الاول بما حاصله ان تداخل الجواهر المتحيزة بالذات اذا جاز في موضع فالنظر
لا الفرق الجوهرية مع تجوزه في كلها فيلزم صحة وقوع اجزاء العالم كلها في حيز واحد وللمحاول في الملازمة والبطلان
البلا كلام والحق ان المدعى بديهي قوله فلا يكون وسطا اه واعلم ان معظم المستدل بها على وجه التفصيل
والتحقيق اثبات الانقسام في الجزء باثبات الطرفين له فتقرير كلامه على وجه التفصيل والتحقيق ان الجزء اذا
فرض بين جزئين على ما هو مقتضى التأليف فاما ان يحجب من ملاقاة الطرفين او لا الثاني يستلزم التداخل
المستحيل وعلى الاول فالحجاب اما بالجزء فقط او مع الخلاء في طرف واحد او في طرفين فصرح بابطال الاحتمال الاول
الاول ان ما به يلاقي احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر فيلزم الطرفان ويلزم الانقسام والشارح اشار
الى ابطال الآخرين باجراء حاصل الاحتمال الاول من لزوم الطرفين فيهما اما على الاول فظاهر فان ما به يلاقي
احد الطرفين غير ما يلاقي به الطرف الآخر فيلزم الانقسام واما على الثاني منهما فان الخلاء وان كان عدما
مالكن بمعيار بالسبق واللحوق الرتبيين كالعدم السابق واللاحق بالسبق واللحوق الزمانيين بما ظرفا فالجهة
يحاذي بها الخلاء السابق غير جهة التي بها يحاذي اللاحق والجهتين في المتحيز بالذات يستلزم الانقسام بالضرورة
وقد يظن انه في صورة تأليف الجسم من الاجزاء لو كان كل وسط في الجهتين ملاقيا للخلاء لم يكن لكل جزء جزء

17

من الجسم علاقة الاتصال فيلزم من انجرار الجسم تفرقه مع ان الضرورة تشهد بخلافه سيما في الاجسام
الكثيفة الصلبة فيندفع هذا الظن بان الجزء الواحد الفوقاني يشتمل على الجزئين التحتانيين فلا انفصال
بينها فان قلت يجري الكلام في الاجزاء الفوقانية انهما تتلاقى ام تتفارق على الاول يرجع الى الاحتمال الاول
المذكور صريحا في المتن وعلى الثاني يلزم التفريق عند الانجرار قلت يختار الشق الثاني ولا يلزم التفريق
بل يجمع بالاجزاء الفوقانية فوقانيات اخرى مع التحتانيات فان قلت اذا وقع الفوقاني على الاجزاء
التحتانية المتفرقة فيلزم انقسام الفوقاني وثبت المطلوب قلت هذا بعينه الاحتمال الثاني فقد نقل
في صورة الخلاء يلزم صحة تلاقي الاجزاء ايضا فاما بخلاء وه بجزء او اجزاء فيعود الى التلاقي قلنا لعل
الخصم لا يلتزم عد عليه بل يقول لعل الخلاء يستحيل وجوده والحق ان هذه الاحتمالات ركيكة بل لابد
عند تركيب الجسم من الاجزاء من التلاقي بينها فينقسم بما به يلاقي احد الطرفين وبما لا يلاقيه كما ذكره المص فافهم
ذلك قوله حلولا سريانيا اه واعلم ان الحلول على قسمين سرياني وطرياني فالاول عبارة عن انقسام اجزاء
الحال على اجزاء المحل كانقسام اجزاء السواد على اجزاء الثوب في الثوب الاسود والبياض في الثوب
الابيض والثاني عبارة عما لا ينقسم به اجزاء الحال على الاجزاء المحل بل يحل فيه من حيث القطع والتناهي
كحلول النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم وليس الحلول منحصرا في القسمين المعينين المذكورين
فان حلول الوحدة والابوة والبنوة وامثالها ليس من هذا القبيل ولا ايضا حلول الخارجيات منحصر
فيهما فان حلول القدرة في النفس ليس من القسمين ولا حلول الجسمانيات ايضا كذلك فان حلول الجسم التعليمي
في الجسم المطلق الطبيعي ليس منهما اذ لا يعقل الاجزاء للجسم الطبيعي وان يتصور للجسم التعليمي كما سياتي تحقيقه
وغرضنا في هذا المقام حصول القسمين من دون ان يكون المقسم منحصرا فيهما اذا امهد هذا فنقول ان
التميز في اجزاء المحل بحسب اجزاء الحال يكون في السرياني دون الطرياني اما الاول فظاهر فان البلقعة مركبة
من الالوان يتميز اجزاء محلها بتميز اجزائها وكذا في اللون الواحد يتميز اجزاء المحل بتميز اجزاء الحال فان
السواد الممتد بالامتداد العرضي اذا قسم بقسمين ايضا لا ان التجزي في الحال عرضي وفي المحل بالذات
والثاني بالتبع وقد يكون بالعكس واما الثاني فبناء على ان اجزاء المحل لعدم طريان الحال في واحد منها لا يكون متميزة

Copyright © King Saud University